او اطلق قول منهن فلو وطئ واحدة منهن حنث ويحمل
الايلاء في الباقيات او قال والله لا اطأك سنة الا
مرة مثلا فقول ان وطئ وبقي من السنة اكثر من الاشهر
الاربعة لحصول الحنث بالوطء بعد ذلك بخلاف
ما اذا بقي اربعة اشهر او اقل فليس بمولٍ لبر حالف
فصل في احكام الايلاء من ضرب مدة وغيره يحل
وجوبا للمولى ولو بلا قاض اربعة اشهر اما من
الايلاء او من زوال الردة والمانع الآتيين او من رجعة
واجبة لمن الايلاء منها لاحتمال ان تبين وانما يحتج
في الايلاء الى قاض لتبوته في الاية السابقة بخلاف
العنة لانها مجتهد فيها وينقطع المدة اي الاشهر
الاربعة بردة تقدم دخول ولو من احدهما وبعد
المدة لارتفاع النكاح او احتمالا له بها ولا يحسب
زمنها من المدة ولو اسلم المرتد في المدة وشمل
الردة ما لو عاد بعد المدة من زيادتي ومانع وطئ لها
اي بالزوجة حكما كحيض او شرعي غير حيض
كنفاس وذلك كمرض وجنون ونشوز وتلبس بفرض
محوصوم كاعتكاف واحرام فرضين لامتناع الوطئ
منه بمانع من قبلها وتسقط المدة بزواله

اي القاطع

اي القاطع ولا ابتنى على ما مضى لانقطاع التوالي المعتبر
في حصول الاضرار بها بغير المانع كصوم النفل والمانع القائم
به مطلقا او لها او كان بحر حيض فلا يقطع المدة لان الزوج
متمكن من تحليلها ووطئها في الاولى والمانع من قبلها في الثانية
ولعدم خلو المدة عن الحيض غالبا في الثلاثة والحق به
النفاس لمشاركته له في اكثر الاحكام والتصريح بان
المانع الشرعي يقطع المدة من زيادتي فان مضت اي
المدة ولم يطأ ولا ارتفع اي بالزوجة طالبته
بفيئة اي رجوع الى الوطء الذي امتنع منه بالايلاء
ثم ان لم يف طالبته بطلاق للاية السابقة ولو
تركت حقها فان لها مطالبته بذلك لتجدد الضرر
وليس لسيد الامة مطالبته لان التمتع حقه وينتظر
بلوغ المراهقة ولا يطالب وليها الا ذلك وما ذكرته
من الترتيب بين مطالبتها بالفيئة والطلاق هو
ما ذكره الرافعي تبعا لظاهر النص وقضية كلام الاصل
انها تردد الطلب بينهما وهو الذي في الروضة كاصلها
في موضع وصوب الزركشي وغيره الاول والفيئة تحصل
بتغييب حشفة او قدرها من فاقدها بقبل فلا يكفي
تغييب ما دونها به ولا تغييبها بدبر لان ذلك،

Copyright © King Saud University